

حالة المعابر في قطاع غزة 2011/3/31 - 2011/2/21

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة، والتي يصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد، خلال الفترة من 2011/2/21 وحتى 2011/3/31. ويرصد التقرير أثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل على حياة سكان القطاع المدنيين وعلى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر للعام الخامس على التوالي. وقد رصد المركز في هذا التقرير، أبرز السمات التي ميزت تلك الفترة، والبالغة 39 يوماً، وكانت كما يلي:

- أغلقت سلطات الاحتلال معبر المنطار "كارني" إغلاقاً كلياً في مطلع شهر مارس. ويقع المعبر المغلق شرق مدينة غزة، ويعتبر منذ إنشائه في عام 1995، المعبر التجاري الرئيسي لقطاع غزة، وهو الأكبر من حيث القدرة الاستيعابية لتدفق البضائع الواردة وتصدير منتجات القطاع أيضاً. وقد جاء هذا القرار تنويجاً لعدة قرارات سابقة، وفي سياق خطة هدفت من خلالها السلطات المحتلة لإحكام خنق قطاع غزة، وتكريس معبر كرم أبو سالم، غير الملائم للأغراض التجارية، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع.
- بلغ إجمالي الواردات التي سمح بدخولها خلال الفترة التي يغطيها التقرير نحو 5180 شاحنة، بمعدل يومي نحو 133 شاحنة فقط، أي بنسبة تقل عن 23.3% من معدل الشاحنات اليومي الذي كان يورد قبل منتصف يونيو 2007، والذي كان يصل إلى نحو 570 شاحنة يومياً من كافة المعابر الحدودية للقطاع.
- يتضح من هذه الإحصائيات أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، لن يكون كافياً ولن يفي بكافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية. كما يعتبر معبر كرم أبو سالم غير ملائم لصادرات القطاع لعدم احتوائه على التجهيزات اللازمة لنقل البضائع، وسعته المحدودة جداً، التي لا تتناسب وعدد الشاحنات التي كانت تصدر عبر معبر المنطار، قبل تشديد الحصار على قطاع غزة منتصف عام 2007.
- تسبب إغلاق معبر المنطار "كارني" والاعتماد على معبر كرم أبو سالم في تفاقم معاناة القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية في قطاع غزة، وخلق مزيداً من المعيقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بمرورها، كما رفع تكاليف النقل والمواصلات التي ستؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزوية وتحميل المصدرين الغزيين (السلع الزراعية المسموح بتصديرها) أعباء مالية إضافية.
- ما تزال أزمة غاز الطهي، التي تجددت منذ 4 شهور مستمرة بسبب إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي معبر ناحل عوز المخصص لواردات قطاع غزة من الوقود، وتحويل إمدادات القطاع إلى معبر كرم أبو سالم غير المجهز فنياً لتوريد ما يكفي احتياجات سكان القطاع. وقد أوقفت سلطات الاحتلال إمداد قطاع غزة بغاز الطهي لمدة 15 يوماً، وسمحت بدخول كميات محدودة منه لمدة 24 يوماً فقط (4530 طناً)، بمتوسط يومي دون الـ 116 طن فقط، وهو ما يعادل 39% من الاحتياجات اليومية الحقيقية للسكان خلال فصل الشتاء، والبالغة 300 طن يومياً.
- ما يزال نحو 80% من سكان القطاع المدنيين يعتمدون في حياتهم على المساعدات الغذائية التي توفرها وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين ومنظمات الإغاثة الأخرى، فيما تتفاقم معدلات الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، ويكابد نحو 40% من القوى البشرية العاملة في القطاع من بطالة دائمة ناجمة عن توقف غالبية المنشآت الاقتصادية فيه.
- استمرت السلطات المحتلة في فرض الحظر التام على تصدير المنتجات الغزوية، وخاصة السلع الصناعية، ما قوض أية فرصة حقيقية لإعادة تشغيل المنشآت الاقتصادية. كما تنفي الوقائع الميدانية مزاعم السلطات المحتلة التي أعلنت من خلالها أنها ستسمح بتصدير 10 شاحنات من المنتجات الزراعية يومياً.
- سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير كمية محدودة جداً من منتجات قطاع غزة الزراعية إلى الأسواق الأوروبية. فقد سمحت بتصدير 2.8 مليون زهرة، لترتفع كمية الزهور التي سمح بتصديرها منذ بداية الموسم في نوفمبر 2010 وحتى الآن إلى 9.4 مليون زهرة من أصل 60 مليون زهرة ينتجها القطاع سنوياً. كما سمحت السلطات المحتلة بتصدير كمية محدودة جداً من البندورة الشيري (الكرزية) لا تتجاوز 6.6 طن. يُشار إلى أن صادرات قطاع غزة من المنتجات الزراعية في العام 2005 كانت تصل إلى معدل 70 شاحنة يومياً.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

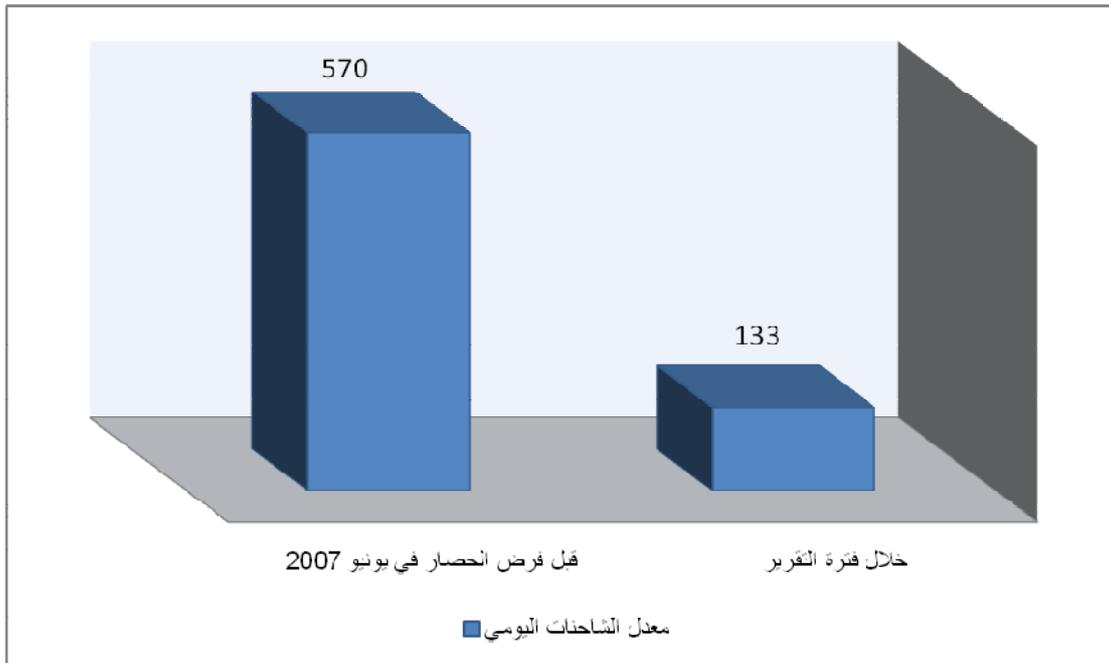
- ما زالت سلطات الاحتلال تسمح بدخول 20 سيارة صغيرة أسبوعياً إلى قطاع غزة، وذلك خلافاً لما أعلنته في شهر يوليو الماضي عن نيتها السماح بدخول 60 سيارة أسبوعياً إلى القطاع. وقد بلغ عدد السيارات الصغيرة التي سمحت السلطات المحتلة بدخولها إلى قطاع غزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 180 سيارة فقط، ليصل عددها الإجمالي منذ 7 شهور إلى 880 سيارة فقط.
- أغلق معبر كرم أبو سالم خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 15 يوماً، وفي الأيام التي فتح فيها المعبر سمح بمرور نحو 4570 شاحنة بضائع ومساعدات إلى قطاع غزة، 1750 منها محملة ببضائع رُفع حظر دخولها إلى القطاع مؤخراً. ولا تلبى كميات البضائع المحدودة التي تسمح السلطات المحتلة بتوريدها إلى القطاع عبره الحد الأدنى من احتياجات السكان، يعكس مزاعم السلطات المحتلة التي أعلنت من خلالها أنها ستسمح بمضاعفة عدد الشاحنات المسموح بمرورها إلى قطاع غزة.
- استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة، وذلك منذ نحو 4 أعوام. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية، سمحت بإدخال نحو 70000 طناً من الحصى، 3250 طناً من الأسمنت ونحو 1315 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP"، مؤسسة أنيرا ومصحة مياه بلديات الساحل، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال منذ يونيو الماضي.
- ما يزال معبر بيت حانون (إيريز) مغلقاً أمام حركة وتنقل سكان القطاع، ويسمح في المقابل بمرور فئات محدودة وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. وقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 6 أيام.
- كما واصلت السلطات المحتلة سياستها الهادفة لتقليل عدد المرضى المسموح بعلاجهم داخل إسرائيل و/أو في مستشفيات القدس والضفة الغربية، وحرمت فئات جديدة من المرضى من اجتيازه للوصول إلى المستشفيات لتلقي العلاج. وقد أغلق المعبر في وجه المرضى لمدة 6 يوماً بشكل تام، بينما فتح المعبر جزئياً وسمح بمرور نحو 1090 مريض، أي بمعدل 28 حالة يومياً، وبنسبة 56% من المعدل اليومي الذي كانت تسمح به السلطات المحتلة خلال النصف الأول من العام 2006.
- كما واصلت السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على مرور الصحفيين والدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة. وقد سمحت خلال الأيام التي فتح فيها المعبر، بدخول نحو 95 صحفياً، 130 دبلوماسياً و 1000 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية. وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.
- كما أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 11 يوماً، وفي الأيام التي فتح فيها المعبر أمامهم سمح بمرور نحو 1650 تاجر فقط، أي بمعدل يومي 42 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً.
- تواصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ نحو 45 شهراً حرمان ذوي نحو 710 معتقلاً في السجون الإسرائيلية من أبناء القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها، من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني.
- واستمر فتح معبر رفح الحدودي وتواصل سفر مواطني القطاع إلى مصر والخارج أو العودة إلى القطاع. وقد تمكن خلال الفترة التي يغطيها التقرير نحو 7000 مواطن من مغادرة القطاع عبر معبر رفح، فيما عاد إليه نحو 4200 مواطن، وقد أرجعت السلطات المصرية نحو 950 آخرين.

المعابر التجارية

وفقاً لمتابعة المركز لأوضاع المعابر الحدودية لقطاع غزة، سمحت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول نحو 5180 شاحنة من كافة معابر قطاع غزة، أي بمعدل 133 شاحنة يومياً، أي ما يمثل نسبة 23.3% من معدل عدد الشاحنات اليومي الذي كان يسمح بدخوله إلى القطاع في منتصف العام 2007. جدير بالذكر أن المعدل اليومي لعدد الشاحنات التي كانت السلطات المحتلة تسمح بإدخالها إلى القطاع، قبل تشديد الحصار عليه منذ منتصف يونيو 2007 كان يصل إلى نحو 570 شاحنة يومياً من كافة المعابر التجارية.

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال فترة التقرير مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

معدل الشاحنات اليومي	البيان
133	خلال فترة التقرير
570	قبل فرض الحصار في يونيو 2007
%23.3	نسبة المعدل اليومي الحالي مقارنة بالمعدل اليومي قبل يونيو 2007
437	العجز في الواردات اليومية
%76.7	نسبة العجز في الواردات اليومية



أولاً: معبر المنطار التجاري "كارني"

أعلنت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بتاريخ 2011/3/2، عن إغلاق معبر المنطار (كارني) إغلاقاً نهائياً. وقد جاء هذا القرار تنويجاً لعدة قرارات سابقة، وفي سياق خطة هدفت من خلالها السلطات المحتلة لإحكام خنق قطاع غزة، وتكريس معبر كرم أبو سالم، غير الملائم للأغراض التجارية، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

ويقع هذا المعبر شرق مدينة غزة، ويعتبر منذ إنشائه في عام 1995، المعبر التجاري الرئيسي لقطاع غزة، وهو الأكبر من حيث القدرة الاستيعابية لتدفق البضائع الواردة وتصدير منتجات القطاع أيضاً. وحسب اتفاقية المعابر المبرمة في نوفمبر 2005 فإن القدرة التشغيلية لهذا المعبر تسمح بتصدير 400 شاحنة يومياً من الخضار والفاكهة والمنتجات الصناعية والتجارية، واستيراد 600 شاحنة يومياً من احتياجات القطاع من السلع والبضائع. وتؤكد الإحصائيات الموثقة في المركز أن قدرة المعبر التشغيلية قبل تشديد الحصار على قطاع غزة لم تصل، بأي حال من الأحوال، إلى هذه المعدلات بسبب القيود الإسرائيلية على تشغيل المعبر. ويتميز المعبر بوجوده داخل المنطقة الصناعية الرئيسية في القطاع، والتي جرى تدميرها خلال العدوان الحربي الأخير على غزة أواخر العام 2008 وأوائل العام 2009، ما كان يسهل حركة التجارة الواردة والصادرة.

إغلاق هذا المعبر والاعتماد على معبر كرم أبو سالم تسبب في تفاقم معاناة القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية في قطاع غزة، وخلق مزيداً من المعوقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بمرورها، كما أنه سيرفع من تكاليف النقل والمواصلات التي ستؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات الغذائية وتحميل المصدرين الغزيين (السلع الزراعية المسموح بتصديرها) أعباء مالية إضافية. وقد صرح المستشار الإعلامي للأنروا أن إغلاق معبر المنطار هو جانب آخر من الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، مضيفاً أن هذا الإغلاق سوف يضيف 20% من تكلفة إيصال المعونة إلى القطاع في الوقت الذي تواجه الأنروا عجزاً في الميزانية أكثر من 50 مليون دولار. وأوضح أن هذا الإجراء يجب أن يكون مصدر قلق للجهات المانحة لان إجبار المنظمات الإنسانية للعمل من خلال عنق الزجاجة في معبر كرم أبو سالم سوف يفعل القليل فقط لتخفيف المعاناة الإنسانية لفلسطيني غزة. جدير بالذكر أن السلطات المحتلة، وفي إطار سعيها لتكريس معبر كرم أبو سالم كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة كانت قد أغلقت في مطلع العام 2010 معبر ناحل عوز، شرق مدينة غزة، والذي كان مخصصاً لإمداد قطاع غزة بالوقود والمحروقات وغاز الطهي، وحولت الواردات التي كانت تدخل عبره إلى القطاع إلى معبر كرم أبو سالم، جنوب شرق مدينة رفح. وجاءت هذه الخطوة بعد عام من إغلاق معبر صوفا، جنوب شرق مدينة خان يونس، بشكل كلي، وتحويل كافة رسالات المساعدات الإنسانية والمواد الغذائية التي كانت تورد عبره إلى القطاع إلى معبر كرم أبو سالم أيضاً.

جدير بالذكر أن شركة النقل الحدودية، وفي أعقاب إغلاق قوات الاحتلال لمعبر المنطار بشكل نهائي أعلنت إضراباً عن العمل داخل المعابر، وقد أدى هذا الإضراب إلى تعطل العمل في معبر كرم أبو سالم منذ 2011/3/6، وحتى 2011/3/10، وطالبت شركة النقل بفتح معبر المنطار. إلغاء الرسوم داخل المعبر من قبل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وإدخال جميع أصناف مواد البناء إلى قطاع غزة.

ثانياً: معبر كرم أبو سالم التجاري

• البضائع والمساعدات الإنسانية:

سمحت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بإدخال نحو 4570 شاحنة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وكانت محملة بمساعدات إنسانية شملت الأغذية، الأدوية المقدمة كمساعدات من منظمات إنسانية دولية مثل برنامج الغذاء العالمي، الصليب الأحمر، الأنروا، اليونيسيف والاتحاد الأوروبي. كما سمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بدخول الوقود ومواد غذائية لتجار محليين. وأفادت وزارة الاقتصاد الوطني أن نحو 1750 من الشاحنات الواردة إلى القطاع كانت محملة ببضائع رُفع حظر دخولها إلى القطاع مؤخراً. وقد احتوت تلك الشاحنات على ملابس، أحذية، زجاج، ثلاثيات، أفران غاز وكهربائية، كوابل كهرباء، أدوات بناء، سيراميك، رخام، أثاث منزلي، كراسي بلاستيك، ألمنيوم، أخشاب وقطع غيار للسيارات.

ولا تلبى هذه الكميات المحدودة الحد الأدنى من احتياجات السكان، بعكس مزاعم السلطات المحتلة التي أعلنت من خلالها أنها ستسمح بمضاعفة عدد الشاحنات المسموح بمرورها إلى قطاع غزة. وقد أغلق المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

لمدة 15 يوماً، ويرتفع بذلك عدد أيام إغلاقه منذ الإعلان عن إعادة تشغيله، واعتماده من قبل سلطات الاحتلال كقطاع تجاري رئيسي لقطاع غزة بتاريخ 2008/8/18، إلى 611 يوماً.

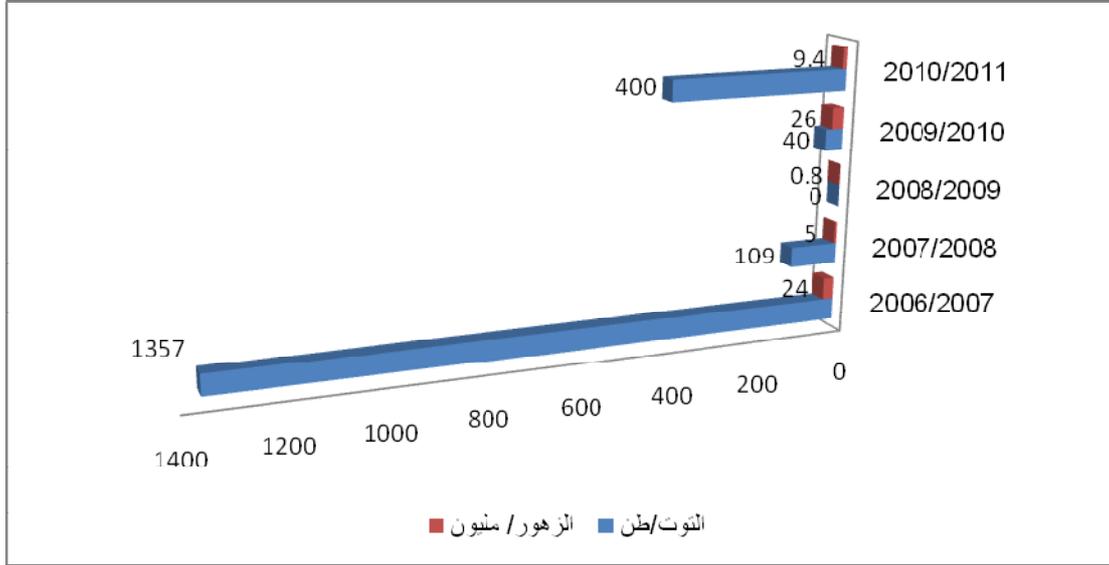
وتدحض تلك البيانات والأرقام المزاعم التي تدعيها السلطات المحتلة بشأن إجراءات تخفيف الحصار، حيث انحسرت نسبة واردات القطاع الفعلية إلى مستوى متدنٍ لم يتجاوز نسبة 26% من إجمالي الواردات الفعلية إلى القطاع قبل تشديد الحصار في منتصف يونيو من العام 2007. ومن ناحية أخرى تنتم معظم السلع الواردة بكونها استهلاكية، كما يلاحظ بأن قائمة السلع والبضائع التي تحظر سلطات الاحتلال إدخالها إلى قطاع غزة تتجاوز التعريف الدولي للسلع ذات الاستخدام المزدوج. وترى العديد من المنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني بأن العديد من السلع من خارج القائمة التي أعلنتها السلطات المحتلة بحاجة إلى إجراءات معقدة وموافقات خاصة ضرورية لإدخالها، فيما لم يسمح بتوريد غالبيتها حتى لحظة إعداد هذا التقرير. وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود جداً منها، وفي أضيق نطاق.

من جانب آخر أعلنت السلطات المحتلة، بتاريخ 2010/11/28، عزمها السماح بتصدير التوت الأرضي والزهور من قطاع غزة بواقع 10 شاحنات يومياً. كما وافقت تلك السلطات على تصدير الطماطم والفلفل الحلو. غير أن الحقائق الميدانية تشير إلى كذب تلك المزاعم، والتي لم تجد لها تطبيقاً على أرض الواقع. وقد أفادت البيانات الواردة للمركز من لجان الإغاثة الزراعية (PARC) إلى أن السلطات المحتلة سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير كمية محدودة جداً، لا تتجاوز 2.8 مليون زهرة، لترتفع كمية الزهور التي سمح بتصديرها منذ بداية الموسم إلى 9.4 مليون زهرة من أصل 60 مليون زهرة ينتجها القطاع سنوياً. كما سمحت السلطات المحتلة بتصدير كمية محدودة جداً من البندورة الشيري لا تتجاوز 6.6 طن. جدير بالذكر أن السلطات المحتلة سمحت خلال الشهور الماضية بتصدير نحو 400 طن من التوت الأرضي من أصل نحو 1500 طن هي حصيلة الإنتاج السنوي لقطاع غزة من التوت الأرضي. يُشار إلى أن صادرات قطاع غزة من المنتجات الزراعية في العام 2005 كانت تصل إلى معدل 70 شاحنة يومياً.

جدول يبين اثر الحصار على صادرات القطاع من التوت والزهور خلال المواسم الزراعية الخمسة الأخيرة¹

السنف/الموسم	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010
التوت/طن	1357	109	00	40	400
النسبة المئوية	90.46%	7.75%	0.00%	2.60%	26.6%
الزهور/ مليون	24	5	0.8	26	6,6
النسبة المئوية	40.00%	8.33%	1.33%	43.33%	15.6%

¹ يبدأ موسم التصدير لمحصول التوت الأرضي من منتصف شهر نوفمبر سنوياً ويمتد حتى أواخر شهر فبراير من العام الذي يليه، فيما يبدأ موسم تصدير الزهور سنوياً من منتصف شهر نوفمبر وحتى نهاية شهر أبريل من العام التالي، وعليه تم تصنيف مواسم تصدير المحصولين كما تظهر أعلاه في الجدول.

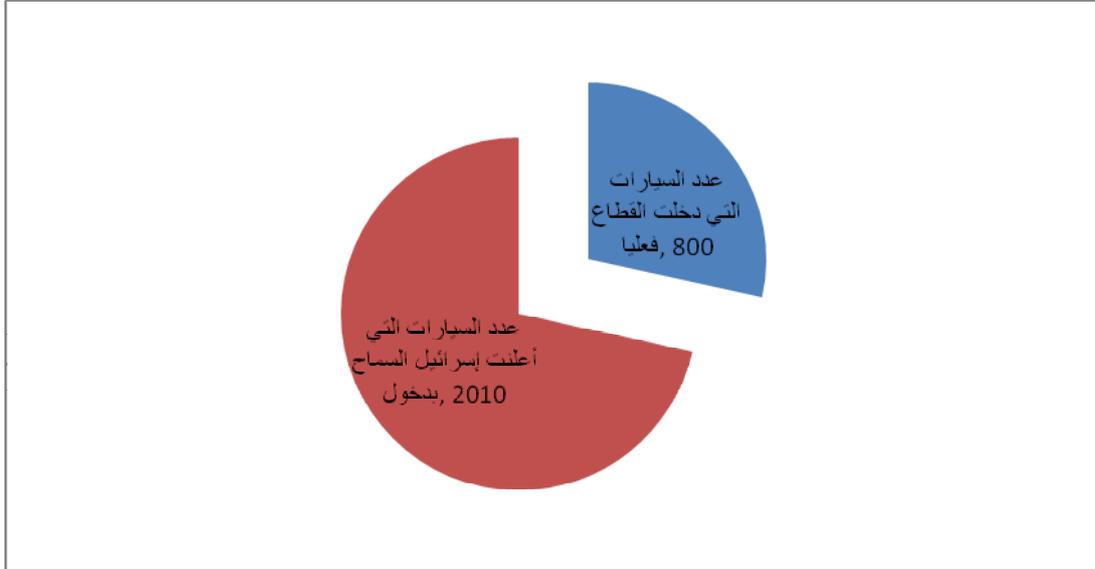


• توريد السيارات الصغيرة إلى القطاع

ما تزال السلطات المحتلة تعرقل إدخال السيارات الصغيرة إلى القطاع، رغم إعلانها رفع الحظر المفروض على دخولها إليه في شهر يوليو الماضي، وذلك بعد منع استمر لنحو ثلاث سنوات. وما يزال أسعار السيارات في قطاع غزة في ارتفاع مستمر جراء ذلك، فيما تشهد أسواق القطاع نقصاً كبيراً في قطع غيارها. وقد سمحت السلطات الحربية المحتلة بإدخال 180 سيارة صغيرة فقط خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ليصل عدد السيارات الإجمالي الذي سمحت بإدخالها إلى القطاع إلى 880 سيارة فقط. جدير بالذكر أن السلطات المحتلة كانت قد أبلغت الجانب الفلسطيني في حينه عن نيتها السماح بإدخال 60 سيارة أسبوعياً إلى القطاع، إلا أنها تراجع عن قرارها دون إبداء أية أسباب لذلك.

جدول يوضح عدد السيارات الواردة إلى القطاع فعلياً مقارنة بعدد السيارات المفترض توريده

العدد	البيان
880	عدد السيارات التي دخلت القطاع فعلياً
2010	عدد السيارات التي أعلنت إسرائيل السماح بدخول
%43.78	نسبة السيارات الفعلية إلى عدد السيارات المفترض توريده
1130	الفرق العددي

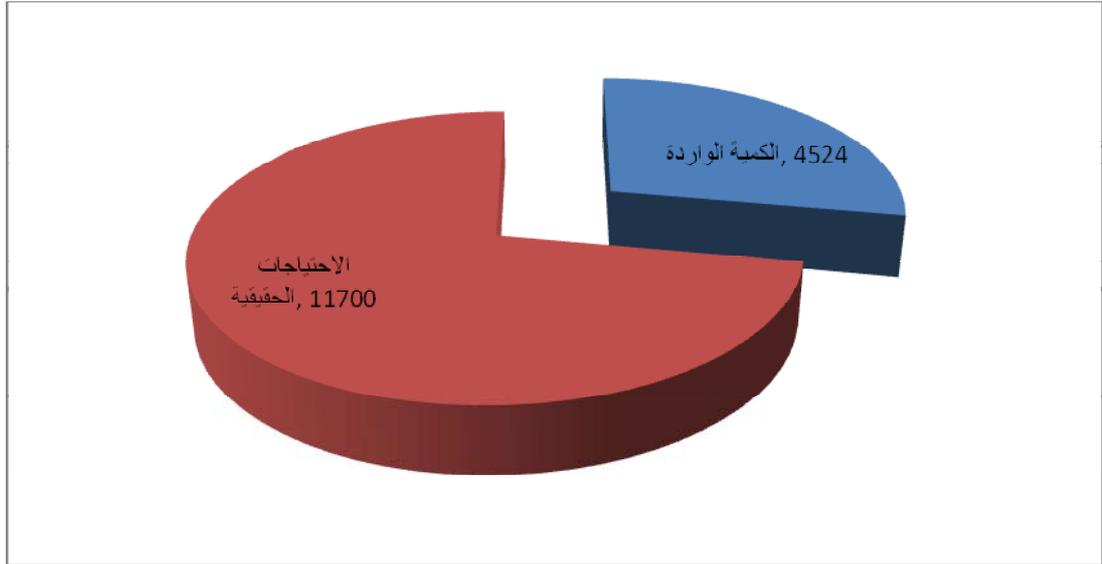


• الوقود والمحروقات

قلصت سلطات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير إمداد قطاع غزة بغاز الطهي، ومنعت دخوله الى القطاع لمدة 15 يوماً، فيما سمحت بدخول كميات محدودة لمدة 24 يوماً. وبلغت الكمية التي سمح بدخولها نحو 4530 طناً، وبمتوسط 116 طن. ووفقاً لمصادر الهيئة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل نحو 39% من الاحتياجات اليومية الحقيقية للسكان خلال فصل الشتاء، والتي ترتفع لتصل إلى 300 طن يومياً. وقد نجم عن ذلك تكديس الآلاف من اسطوانات الغاز الفارغة في محطات التعبئة والتوزيع، والبالغ عددها 29 محطة في القطاع، والتي اضطرت إلى إغلاق أبوابها في وجه المواطنين. ووفقاً لمتابعة المركز للأوضاع الإنسانية، فإن بوادر أزمة نقص غاز الطهي لاحت مع دخول فصل الشتاء خلال شهر نوفمبر الماضي، والذي يرتفع فيه الاستهلاك. وقد أرجعت الهيئة العامة للبتروك في غزة أسباب الأزمة إلى إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي معبر ناحل عوز المخصص لواردات قطاع غزة من الوقود (البنزين، السولار، السولار الصناعي والغاز) بشكل نهائي منذ ما يزيد عن العام، وتحديدًا بتاريخ 2010/1/4، وتحويل إمدادات القطاع من الوقود إلى معبر كرم أبو سالم، وهو غير مجهز فنياً لتوريد احتياجات سكان القطاع، حيث لا تزيد طاقته التشغيلية القصوى لتوريد غاز الطهي عن 200 طن يومياً فقط.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال فترة التقرير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع خلال فصل الشتاء

البيان	المعدل اليومي/ طن	الإجمالي/ طن	النسبة المئوية
الكمية الواردة	116	4524	38.66%
الاحتياجات الحقيقية	300	11700	100%



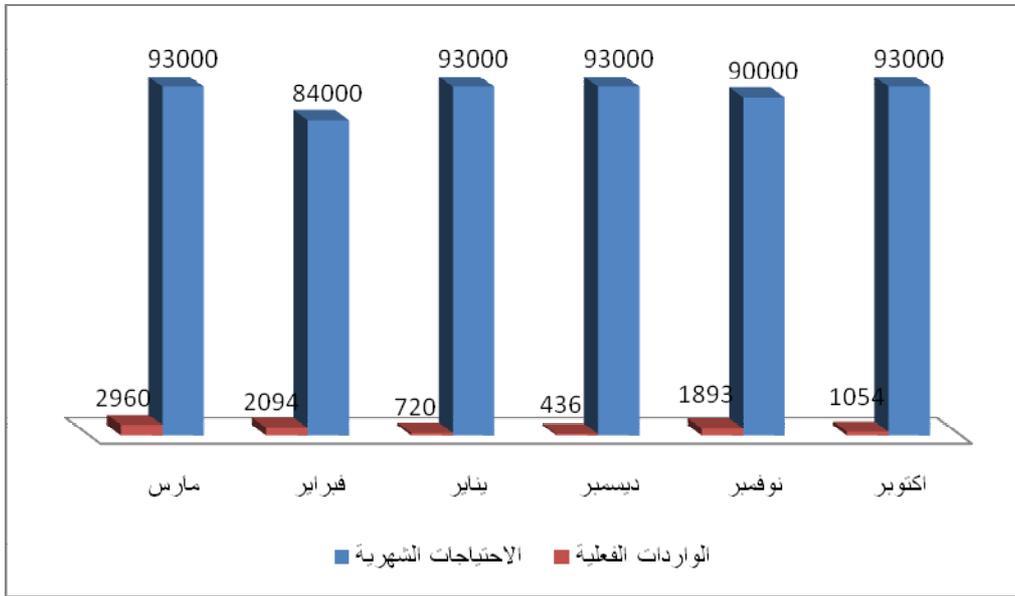
كما سمحت السلطات الإسرائيلية بدخول 38000 لتر بنزين و249000 لتر من السولار خلال نفس الفترة لصالح القطاع الخاص ووكالة الغوث. وقد كانت واردات القطاع قبل قرار تقليص الوقود الوارد إلى القطاع نحو 350.000 لتراً من السولار و120.000 لتر بنزين يومياً. جدير بالذكر أن قطاع غزة يعتمد في تغطية احتياجاته الحالية من البنزين و السولار على الكميات التي يتم توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية.

• مواد البناء

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر تام على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة، وذلك منذ نحو 4 أعوام. وقد وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية. وقد سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول نحو 3250 طناً من مادة الاسمنت و1315 طن من حديد بناء لصالح مشاريع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنروا"، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" ومصلحة مياه بلديات الساحل، ومؤسسة أنيرا، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال منذ يونيو الماضي. وفي نفس السياق، سمحت بتوريد نحو 70000 طن من مادة الحصى التي كانت محتجزة في الجانب الإسرائيلي منذ فرض الحصار على قطاع غزة، وذلك عن طريق معبر صوفا الذي فتح استثنائياً لمدة 17 يوماً في الفترة من 2011/3/9 وحتى 2011/3/31. يشار إلى أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنروا" قد حصلت على موافقة إسرائيلية مبدئية للبدء في تنفيذ 25 مشروعاً فقط، وهي لا تمثل سوى 7% من إجمالي المشاريع التي تخطط الوكالة لبنائها خلال العامين القادمين، وتعاني الأنروا من بطء شديد في تنفيذ مشروعاتها المذكورة، وذلك للقيود الشديدة المفروضة على توريد مواد البناء الخاصة بها.

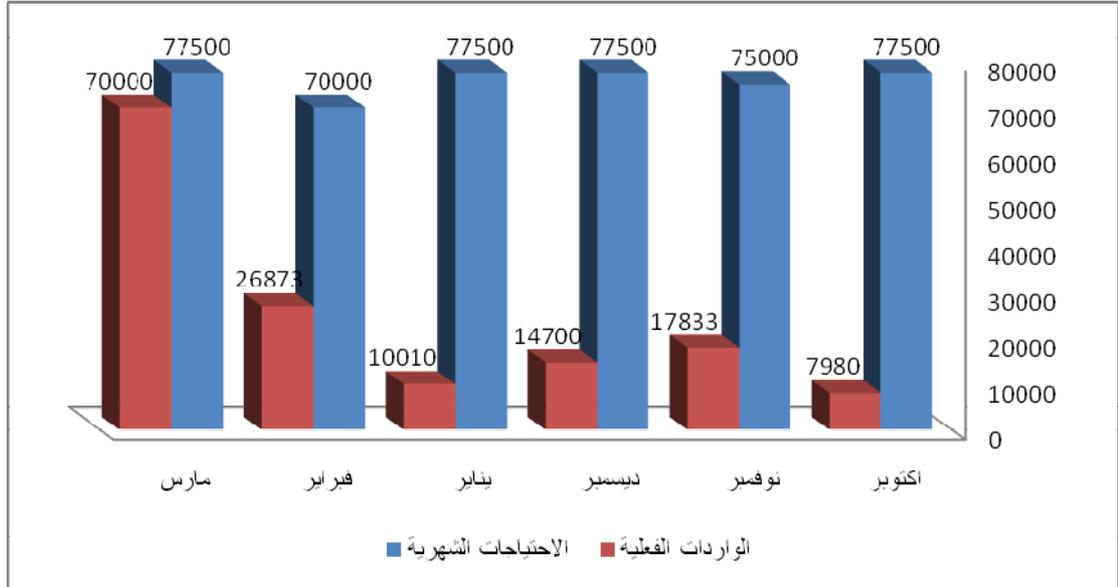
جدول يقارن بين كمية الاسمنت الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الشهور الستة الأخيرة

الإجمالي	مارس	فبراير	يناير	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	
546000	93000	84000	93000	93000	90000	93000	الاحتياجات الشهرية/طن
9138	2940	2094	720	436	1893	1054	الواردات الفعلية/طن
%1.67	%3.16	%2.49	%0.77	%0.46	%2.10	%1.13	النسبة المئوية



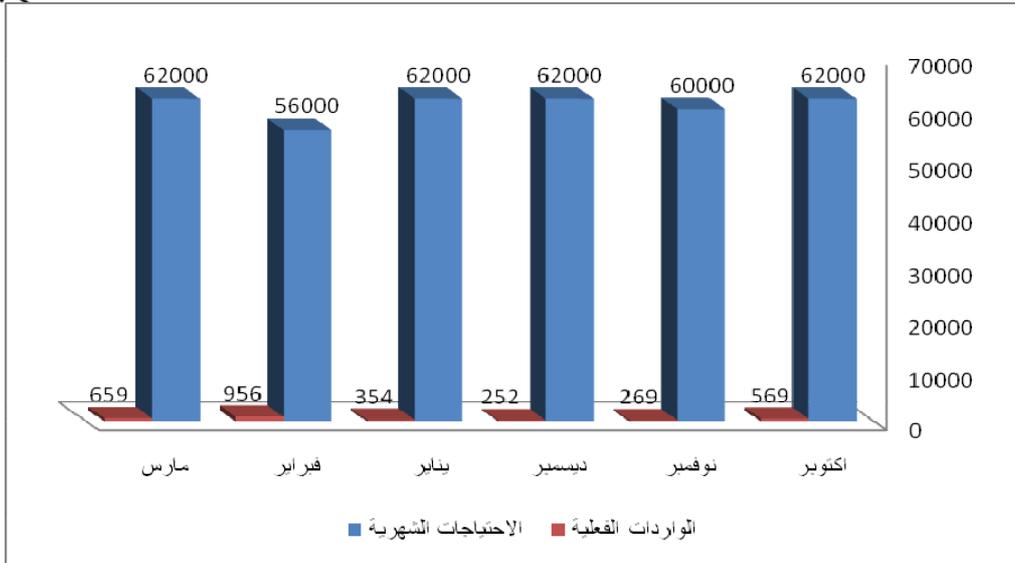
جدول يقارن بين كميات مادة الحصمة الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الشهور الستة الأخيرة

الاجمالي	مارس	فبراير	يناير	ديسمبر	نوفمبر	اكتوبر	
455000	77500	70000	77500	77500	75000	77500	الاحتياجات الشهرية/طن
147396	70000	26873	10010	14700	17833	7980	الواردات الفعلية/طن
%32.39	%90.32	%38.39	%12.91	%18.96	%23.77	%10.29	النسبة المئوية



جدول يقارن بين كمية حديد البناء الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الشهور الستة الأخيرة

الإجمالي	مارس	فبراير	يناير	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	
364000	62000	56000	62000	62000	60000	62000	الاحتياجات الشهرية/طن
3049	659	956	354	252	269	569	الواردات الفعلية/طن
%0.83	%1.06	%1.70	%0,57	%0.40	%0.44	%0.91	النسبة المئوية



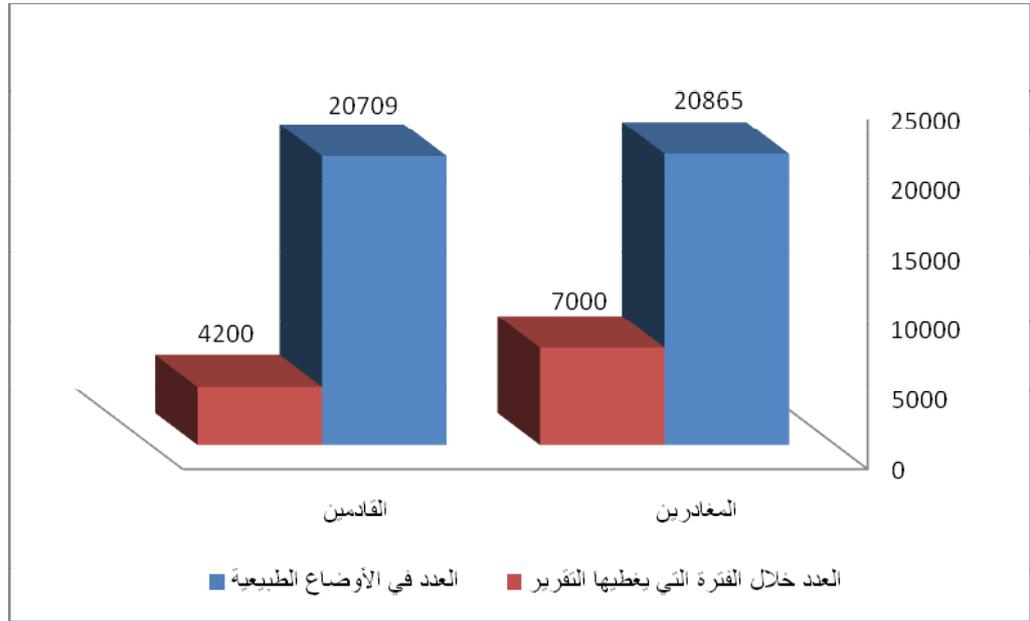
المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر رفح البري

استمر فتح معبر رفح الحدودي مع جمهورية مصر العربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حيث تواصل سفر مواطني القطاع إلى مصر والخارج أو العودة إلى القطاع. وقد تمكن خلال هذه الفترة نحو 7000 مواطن من مغادرة القطاع، فيما عاد إليه نحو 4200 مواطن. كما أرجعت السلطات المصرية نحو 950 مواطن وفقاً لما أفادت به هيئة المعابر والحدود. وقد أغلق المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير أيام الجمعة والسبت من كل أسبوع.

جدول يوضح المعدل اليومي للمغادرين والقادمين عبر معبر رفح خلال فترة التقرير

البيان	المعدل اليومي قبل فرض الحصار	النسبة المئوية	المعدل اليومي خلال الفترة التي يغطيها التقرير	النسبة المئوية خلال الفترة التي يغطيها التقرير	العدد في الأوضاع الطبيعية	العدد خلال الفترة التي يغطيها التقرير
المغادرين	535	%100	180	%33.64	20865	7000
القادمين	531	%100	108	%20.33	20709	4200



جدير بالذكر أن السلطات المصرية كانت قد أعلنت عن فتح معبر رفح بتاريخ 2010/6/1، وذلك بعد أن أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المعبر كلياً في وجه الفلسطينيين بتاريخ 2007/6/12، ومنذ ذلك الوقت تسمح السلطات المصرية بسفر وتنقل 8 فئات محددة من مواطني القطاع والأجانب عبر المعبر، وهي الفئات التالية:

1. مرضى القطاع المحولين للعلاج في مصر والخارج بتحويلات مرضية رسمية صادرة من السلطة الفلسطينية والحالات المرضية الطارئة؛
2. العاملون في الخارج من أبناء القطاع ممن يحملون إقامات في الدول المتوجهين إليها وأفراد عائلاتهم؛
3. طلبة القطاع الدارسين في مصر ويحملون إقامات فيها، وكذلك طلبة القطاع الدارسين في جامعات الخارج حيث يرحلون إلى مطار القاهرة من المعبر.
4. أبناء القطاع من حملة الجوازات الأجنبية والزوجات الأجنبية المتزوجات من فلسطينيين وأبنائهن.
5. مواطنو القطاع الحاصلين على تنسيقات خاصة من السلطات المصرية.
6. مواطني القطاع الذين لديهم إقامات سارية المفعول في مصر؛
7. الوفود والبعثات الدولية، بما فيها الوفود الإنسانية، الحقوقية والوفود والبعثات الدبلوماسية.
8. الصحفيون الأجانب وبعض من حملة الجوازات الدبلوماسية الفلسطينية.

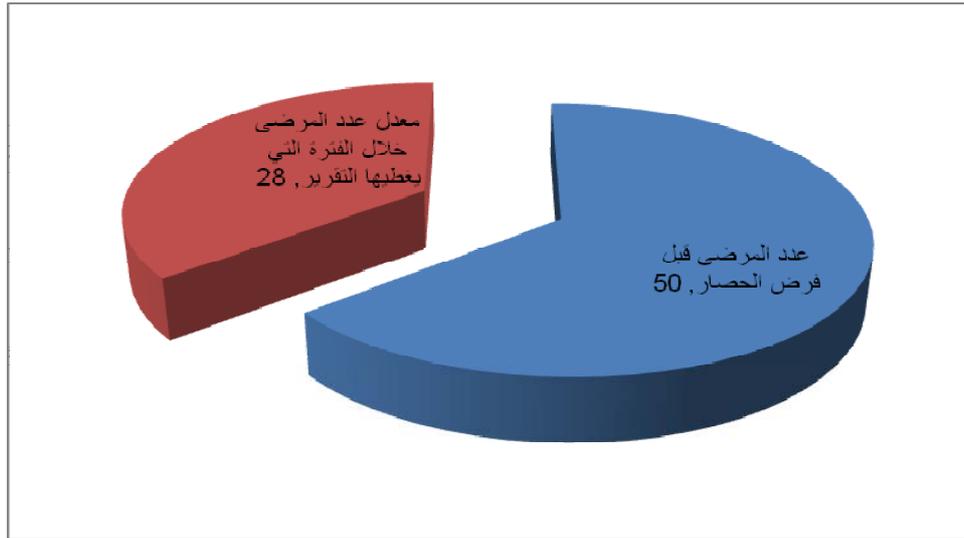
ثانياً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغلق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وتسمح بمرور فئات محدودة، هي: (1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ (2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ (3) الصحفيون الأجانب؛ (4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ (5) التجار ورجال الأعمال و(6) المسافرون عبر معبر الكرامة، وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار وطويلة في معظم الأحيان، ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 6 أيام.

كما واصلت السلطات المحتلة سياستها الهادفة لتقليل عدد المرضى المسموح بعلاجهم داخل إسرائيل و/أو في مستشفيات القدس والضفة الغربية، وحرمت فئات جديدة من المرضى، طالبت المرضى المصابين بأمراض فقدان البصر وبتزوير الأعضاء، من اجتياز معبر بيت حانون للوصول إلى المستشفيات لتلقي العلاج، بدعوى أن حالاتهم لا تحتاج إلى إنقاذ حياة، وإنما يحتاجون إلى تجويد حياتهم. وقد ارتفع جراء ذلك عدد المرضى الذين رفضت طلباتهم للوصول إلى المستشفيات المحولين لها. وقد أغلق المعبر أمام مرور مرضى القطاع المحولين إلى المستشفيات الإسرائيلية و/أو الفلسطينية في الضفة الغربية لمدة 6 يوماً بشكل تام، بينما فتح المعبر جزئياً وسمح بمرور نحو 1090 مريضاً، أي بمعدل 28 حالة يومياً، ويمثل ذلك نسبة 56% من المعدل الذي كانت تسمح به السلطات المحتلة خلال النصف الأول من العام 2006.

شكل بعدد المرضى الذين سمح لهم بالسفر مقارنة بعددهم قبل فرض الحصار في يونيو 2007

النسبة المئوية	العدد	
100%	50	عدد المرضى قبل فرض الحصار
56%	28	معدل عدد المرضى خلال الفترة التي يغطيها التقرير





المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

ومن ناحية أخرى تواصل السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على مرور الصحفيين والدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة. وقد سمحت خلال الأيام التي فتح فيها المعبر، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول نحو 95 صحفياً، 130 دبلوماسياً و1000 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية. وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع. كما أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 11 يوماً، وفي الأيام التي فتح المعبر أمامهم سمح بمرور نحو 1650 تاجر فقط، أي بمعدل يومي 42 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً.

ومنذ نحو 46 شهراً تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية حرمان ذوي المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من أبناء القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها. وكانت سلطات الاحتلال قد منعت أهالي نحو 700 معتقل جميعهم من أبناء القطاع، موزعين على جميع السجون الإسرائيلية من زيارة أبنائهم، منذ يوم 2007/6/6، من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة المادة 116 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، والتي تنص على أن: "يسمح لكل شخص معتقل باستقبال زائريه، وعلى الأخص أقاربه، على فترات منتظمة، وبقدر ما يمكن من التواتر. ويسمح للمعتقلين بزيارة عائلاتهم في الحالات العاجلة، بقدر الاستطاعة، وبخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو مرضه بمرض خطير.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقاً للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.



بتمويل من الاتحاد الأوروبي ودعم من أوكسفام نوفب

تم نشر هذا الإصدار بمساعدة من الاتحاد الأوروبي. ويتحمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وحده المسؤولية عن محتويات الإصدار، الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينظر إليه على أنه يعكس وجهات نظر الاتحاد الأوروبي